الدعوة إلى إعادة النظر في ملف المعتقلين السياسيين بالحسيمة

الإثنين, 15 تموز/يوليو 2013 11:00 لكم. كوم

لكم.كوم- دعا "منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب" كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي، ووزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، والوزير المنتدب لحقوق الإنسان، بإعادة االنظر في ملف المعتقلين السياسيين وقضايا حقوق الإنسان بإقليم الحسيمة.

وطالب بيان صادر عن ثلاث هيئات حقوقية بمناطق الحسيمة وآيت بوعياش وإمزورن، (طالب) كل المسؤولين عن المعتقلين بالمنطقة بالتعامل مع الأحكام المقررة ضد معتقلي آيت بوعياش، باعتبارها أحكاما "انتهائية لا نهائية من جانب صفتها السياسية"، بما يدفع في اتجاه الإسراع بالإفراج المطلق عنهم.

وحملت الهيئات الثلاث المنظمات الحقوقية الدولية والوطنية المسؤولية التاريخية تجاه هذا الملف السياسي الذي ظل، على حد تعبير المنتدى، "محل تجاهل شبه تام".

محمد أوزين : هذا ما تحقق من ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مراكز حماية الطفولة

الوطن 24:

أكد محمد أوزين وزير الشباب و الرياضة ، أن ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حولمراكز حماية الطفولة قد تم الأخد بها في حدود مايم كن ، خاصة أن الوزارة حسب أوزينلاتتوفر على الإمكانيات المادية والبشرية بالإضافة إلى إرتفاع نسبة الملإ بهاته المراكز بسببكثرة الإحالات القـ ضائية وتنوعها . جديد الموضوع هو دعوة الوزارة الوصية إلى ضرورةمأسسة الإطار القانوني والتنظيمي لهاته المؤسسات ، حيث قامت بإعداد م شروع نظام لمراكزحماية الطفولة و إنجاز دليل للمراقبة والتفتيش مع تطوير النظام المعلوماتي ، ثم إعادة تهيئالمراكز بشراكة مع القطاع الخاص و الحـ كومي، وأخيرا فتح نقاش حكومي بين القطاعاتالمهتمة كوزارة العدل و وزارة الأسرة والتضامن والتنمية الإجتماعية لتجميع الجهود و توحيدالإخـ تصاصات .

عاجل: إعفاء العميد المركزي لأمن بوجدور وتعويضه بعميد قادم من العيون و"كود" تكشف سبب إعفائه

محمد فاضل.العيون.كود
الخميس 18 يوليوز 2013 - 09:51

علمت "كود" أنه تم اليوم الأربعاء 17 يوليوز الجاري، تم إعفاء العميد المركزي و نائب رئيس المنطقة الأمنية لمدينة بوجدور.

و أضافت مصادر "كود" أنه تم تعيين العميد حسن موجان رئيس الدائرة الرابعة بأمن العيون، في مكان العميد المعفى من مهامه.

و لم تستبعد مصادر "كود" أن يكون إعفاء العميد المركزي من منصبه، جاء على خلفية التقارير التي باشرتها لجنة من الإدارة المركزية للمدير العامة للأمن الوطني و كذا التقرير الذي أعدته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة، على خلفية تسريب فيديو يظهر اعتداء على امرأة

أنوزلا يتحول إلى ناطق باسم السلفية الجهادية

بقلم موحى الأطلسي

نشر علي أنوزلا، مدير موقع لكم. كوم ما سماه شهادة صادمة لأحد معتقلي السلفية الجهادية "شهادة صادمة لمعتقل مغربي قضى 12 يوما داخل معتقل تمارة"، شهادة استيقظ صاحبها بعد سبات ليفتري ما ليس صحيحا وما لا يصدقه إلا مغرض، ومن بين المغرضين علي أنوزلا، الذي يقتنص الفرص ليصفي الحسابات مع بلد أعطاه كل شيء وتنكر له بشكل مخيف.

فليس وراء نشر شهادة دون التحقق من مضامينها إلا شيء واحد: نفس مريضة وعين حولاء لا ترى إلا الأسود وتغمض الرؤية عن كل ما هو إيجابي في مغرب الألفية الثالثة الذي أصبح بشهادة العالم والمنصفين مغربا للديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث أصبح الخيار الديمقراطي دستوريا ولا مكان فيه للتراجع وأصبحت حقوق الإنسان دستورية ومحمية قانونيا ومؤسساتيا وبطرق وأساليب مختلفة وأدوات مؤسساتية متنوعة من قبيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وترسانة قانونية تدرس في العالم.

وبنشره لهذه الشهادة غير المؤكدة والمتناقضة يكون علي أنوزلا المدافع عن الليبرالية والحرية تحول إلى ناطق رسمي باسم السلفية الجهادية، حيث لا يتحدث عن الأهداف التي كانت تسعى إليها الخلايا الإرهابية وهي تدمير البلاد والعباد، ولا يؤدي أنوزلا هذه الوظيفة بشكل مجاني ولكن هي محاولات بئيسة للضرب تحت الحزام وتشويه صورة المغرب أمام العالم وتقديم خدمات لسادته في الأجهزة المعلومة .

ولعل علي أنوزلا يتوافق هنا مع قيادة البوليساريو التي أصبحت بشهادة تقارير دولية متعددة ومحايدة متحالفة مع تنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي، فهل يعبر أنوزلا عن توافقه وانخراطه في هذا المسلسل من خلال نشر شهادة صادمة فعلا من كثرة تناقضها وكذبها؟

فلماذا تأخر عبد الرحيم مكافح عن تقديم شهادته؟ وما الغرض منها في هذا الوقت؟ ولماذا تزامنت مع ارتفاع أصوات من داخل ما يسمى الإسلاميين المندمجين في اللعبة السياسية مطالبة بإطلاق سراح ما يسمى المعتقلين الإسلاميين دون قيد أو شرط واعتذار الدولة منهم؟ فهل يريد أنوزلا من الدولة أن تعتذر لأشخاص تبت تورطهم بالدلائل والقرائن في أعمال إرهابية؟ أم أنه كان يريد من رجال الأمن والأجهزة أن تنتظر حتى يجهزوا على المجتمع؟

أما ما جاء في شهادة مكافح فهي قصة أصبحت مشروخة ومكرورة والكل يرددها وكأنها قصة كتبها شخص واحد مبنية على تهيؤات وخيالات الغرض منها الضغط على الدولة قصد تحقيق مطالب معتقلي السلفية الجهادية.

إذا كان صحيحا ما زعمه عبد الرحيم مكافح فلماذا لم يلجأ إلى المساطر القانونية حينها ويعرض على الخبرة الطبية، لكن حيلة هؤلاء هو أن يدعوا مثل هذه الأنواع من القصص بعد ان يكون الوقت فات ولم يعد هناك مجال للتحقق من الإدعاءات.

لكن ما يفيد نشر رسالة مليئة بالأكاذيب؟ الى متى يستمر الضحك على الذقون واستدرار عطف المنظمات الحقوقية بل تأليب الرأي العام الدولي ضد المغرب؟

السؤال الذي يبقى مطروحا هو لماذا يبقى انوزلا سجينا لخرفاته التي تجعله خارج الوقت والزمن، هذا في الوقت نفسه الذي نهج صحافيون اخرون طريق الموضوعية والحياد، والذين يكن لهم صاحب "قمامة لكم" كل العداوة لا لسبب الا انهم نجحوا في مهامهم، واصبحت لهم وضعية مالية واجتماعية يحسدهم عليها صديقهم في المهنة.

نصيحتنا لعلي انوزلا ان لا يبقى حبيس توجسات خرافية وقد جاوز عقده الخامس ولم يقو بعد على تأسيس اسرته الصغيرة.

أطباء في مستشفيات عمومية «يستولون» على أموال الشواهد الطبية الشّرعية

17 يوليو, 2013

كشف عضو في فريق البحث الذي أعدّ الدراسة الميدانية حول «أنشطة الطب الشرعي» لفائدة المجلس الوطني لحقوق الإنسان فضيحة من العيار الثقيل، تتعلق باستيلاء بعض الأطباء علىالأموال الخاصة بالشواهد الطبية الشرعية المقدَّمة في المستشفيات العمومية.

وأفاد المصدر ذاته «المساء» أنّ فريق البحث الذي أنجز الدراسة اكتشف –خلال الزيارات الميدانية التي قام بها لعدد من المستشفيات العمومية– وجودَ اختلالات كبيرة في عملية استخلاص واجبات الشّواهد الطبية المحددة في 100 درهم، حيث يقوم بعض الأطباء بالتلاعب في الدفتر الخاص بالشواهد وتحصيل المبالغ الخاصة بها لصالحهم.

وأبرز مصدرنا أنّ بعض الأطباء يلجؤون إلى وضع ورقة حاجز بين الشّهادة الأصلية ونسختها الموجودة في السّجل الخاص بالشواهد الطبية لتفادي الإبقاء على أيّ أثر يدلّ على استخلاص مبلغ الشهادة الطبية، حيث وقف فريق البحث خلال افتحاصه عددا من سجلات الشواهد الطبية أنّ عددا مهمّاً من النسخ غير موجودة، رغم أن تلك السجلات تتضمن أرقاما تسلسلية للشواهد المقدَّمة.

وفي الوقت الذي لم يشر الملخص التنفيذي للدراسة، الذي جرى تقديمه في ندوة صحافية يوم الاثنين الماضي، إلى هذا الموضوع، ذكر التقرير الكامل للدراسة، والذي يُنتظر أن يُنشَر خلال الأيام المقبلة، تصريحا لمدير المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا في الرباط يقول فيه إنه من أصل مجموع الشواهد الطبية الشرعية التي يتم إجراؤها داخل المستشفى فإن العُشُر فقط تذهب إلى صندوق المستشفى.

ومن جهة أخرى، أظهر التقرير معطيات جديدة حول كيفية تعاطي المرضى مع الشواهد الطبية الشرعية التي يتم اعتمادها لدى القضاء، حيث يحاول المرضى الراغبون في الحصول على تلك الشواهد الضغط على الطبيب لمنحهم شهادة طبية تتعدى مدة العجز فيها 21 يوما، رغم أن حالتهم الصحية لا تستدعي ذلك.

وأضاف التقرير أنه بعد التعرّض للاعتداء فإن المواطن هو الذي تبقى له سلطة تقديم الشهادة الطبية التي تلائمه، مما يترك للمريض فرصة للبحث عن الطبيب الذي سيمنحه شهادة طبية بالمواصفات التي يرغب فيها، حيث اعتبرت الدراسة أنّ «الشهادات التي تمنح في مثل هذه الظروف لا يمكن أن تكون إلا مشكوكا فيها».